

إجراءات تعديل قانون الاستثمار في العراق محاصرة بالمخاطر

ضغوط برلمانية لوضع معايير محفزة لجذب رؤوس الأموال



مشروعات تقتلها البيروقراطية والفساد

الشركات العالمية، لوضع استثماراتها في البلاد، ليس فقط بسبب تدهور الوضع الأمني وانتشار الفساد، بل أيضا بسبب فوضى القوانين والتشريعات والشلل التام للشعاعات الاقتصادية وانهايار البنية التحتية.

وحتى الآن يكابد القطاع الخاص من أجل إنعاش أعماله ولا يجد العاملون فيه أي بوادر من أجل الخروج من علق الزجاجة التي أرققتهم لسنوات.

وكان رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي قد أعلن في فبراير 2015 استراتيجية من 4 محاور تستمر حتى عام 2030، تهدف إلى تنشيط القطاع الخاص في البلاد للنهوض بالإنتاج المحلي الذي شهد تدهورا متواصلا، بما يضمن رفع نسبة مشاركته في الناتج المحلي إلى 18 في المئة.

واقترت الحكومة في مايو العام الماضي مشروع قانون لتشجيع وحماية الاستثمار مع السعودية خلال اجتماع رسمي برئاسة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي.

وتعد الخطوة نقلة نوعية كبيرة في الإجراءات الجزائية، بإبلاغ السلطات المعنية بالأحداث والدلائل التي من المرجح أن تكون محل تصنيف جنائي المكتشفة في إطار المهام القضائية.

وكانت هذه السلطة قد شهدت فترة دامت عشر سنوات قبل أن يتجمد نشاطاتها ما بين 2003 و2013 بسبب عدم تجديد عهدة أفرادها، ما منح هيئة الدواولة الفصل في الملفات التي تم إخطارها بشأنها.

وعاد المجلس إلى عمله في يناير 2013 إثر الاختلالات التي عرقتها بعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك خصوصا الزيت النباتي والسكر في يناير 2011 الأمر الذي فرض عودتها إلى مراقبة السوق.

ووجدت عدد الشبكات التي تعمل خارج إطار القانون في مناخ السوق الجزائرية فرصة لإنعاش تجارة مواد غير خاضعة لأي رقابة والمضاربة والاحتكار في أسعارها.

يعكس مدى صعوبة دخول سوق البلد العضو في منظمة أوبك. ويمتلك العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، إمكانيات واسعة لجذب المستثمرين الأجانب، بفضل عدد السكان البالغ نحو 40 مليون نسمة، وهو ما يجعله واحدا من أكبر الأسواق الاستهلاكية في المنطقة العربية.



ميادة نجار
قانون الاستثمار
بصفتها الحالية طارده
للمستثمرين

وتخطط الحكومة لإنفاق عشرات المليارات من الدولارات على إعادة الإعمار، لكن محللين يقولون إن الفرص لجذب الاستثمارات لن تتضح قريبا حتى تتم معرفة المسار الذي سوف تسلكه البلاد.

وتشهد الساحة الاقتصادية العراقية تحولا نسبيا ضئيلا، في مدى استعداد الشركات العالمية للعمل في البلاد، ويرى محللون أن خضوع العراق لرقابة صندوق النقد الدولي، يمكن أن يعزز ثقة الشركات ويعطي بصيص أمل خاصة بعد حصول العراق على أول تصنيف ائتماني رغم أنه عالي المخاطر.

وأشاروا إلى أن الطريق لا يزال طويلا أمام العراق لكي يحظى بثقة

محدودة، وهي مفتاح طي صفحة الماضي وتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي. ولا تزال هناك حاجة إلى الإصلاحات السياسية لتهدئة مخاوف المستثمرين بشأن مناخ الأعمال، والذي تضرر منذ الغزو الأميركي في عام 2003.

ومع ذلك، يجد الكاظمي دعما من الأوساط الاقتصادية وبرلمانيين عراقيين للخطوات الإصلاحية التي أعلن عنها من خلال السعي لتأسيس صندوق استثمار للأجيال المقبلة.

وقالت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، ندى شاكر جودت إن "خطوات رئيس الوزراء الإصلاحية تسير بالاتجاه الصحيح وأهمها تحويل الإيرادات النفطية إلى مشاريع تنموية".

وواجهت الحكومات المتعاقبة عددا من العقبات بما في ذلك النظام السياسي الضعيف والمخاوف بشأن الأمن والاستقرار المجتمعي والفساد المستشري في دوائر الدولة والبنية التحتية المترهلة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخدمات الأساسية الضعيفة ونقص العمالة الماهرة والقوانين التجارية القديمة جميعها عوامل أتت إلى خلق الاستثمار مضر بمناخ الأعمال.

وتشير تقارير عالمية إلى قدرة بغداد على معالجة أزمات البطالة والفقر وتحسين المستوى المتدني للخدمات ومكافحة البيروقراطية والفساد لا تزال

استقبل خبراء اقتصاد محاولات العراق تعديل قانون الاستثمار بالتشكيك على الرغم من وجود فرص استثمارية كبيرة وواعدة في البلد النفط، الذي يبحث جاهدا عن نقطة البداية للابتعاد عن مربع الأزمات المزمعة منذ نحو عقدين.

بغداد - ظهرت موجة ضغوط في العراق من أجل إدخال تعديلات واسعة على قانون الاستثمار، الذي اعتبره اقتصاديون مكبل لمناخ الأعمال في البلاد. ومنذ أن تولّى مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء قبل أسابيع، بدأ في وضع لبنات من أجل إنعاش الاقتصاد، الذي يعتمد على الربيع النفطي بشكل مفرط.

لكن البعض يعترف بوجود مخاطر كبيرة في مناخ الأعمال العراقي بسبب الفساد وعدم استقرار الوضع الأمني وصعوبة التعامل مع الشركاء المحليين. وفي خضم ذلك، هناك عوامل أخرى تبدو جوهرية وهي التأثير الإيراني على الاقتصاد العراقي، حيث أن الطبقة السياسية الموالية لتهران ما فتئت تضع حواجز أمام دخول الاستثمارات إلى البلاد.

وكانت لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان قد كشفت قبل أيام عن وجود نية لدى لجنتها لتعديل قانون الاستثمار لتشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار داخل البلاد.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن عضو اللجنة ميادة نجار قولها خلال تصريحات صحافية، إن "قانون الاستثمار الحالي طارد للمستثمرين، فضلا عن الروتين القاتل في ترويج معاملات الاستثمار".

وأشارت إلى أن اللجنة عازمة خلال الجلسات المقبلة على تعديل قانون الاستثمار لتشجيع المستثمرين لضخ رؤوس أموالهم في العراق.

وهناك الآلاف من العراقيين من رجال الأعمال والمستثمرين خارج البلاد هربوا بسبب الروتين والفساد، لذلك هناك مساع اليوم لإعطاء امتيازات للمستثمرين في القانون الجديد وتشجيعهم على الاستثمار داخل العراق.

وأوضحت نجار أن الإهمال المتعمد للكفاءات الموجودة في الداخل والخارج والدفع بها بعيدا عن دوائر العمل والتطبيق وتقريب الذي يحملون صفة التحزب والانتماء إلى التكتلات الحاكمة مضر بمناخ الأعمال.

وتشير تقارير عالمية إلى قدرة بغداد على معالجة أزمات البطالة والفقر وتحسين المستوى المتدني للخدمات ومكافحة البيروقراطية والفساد لا تزال

لبنان يقر سعر صرف جديد للسحب بالدولار

بيروت - كشفت مصادر مصرفية لبنانية أن البنوك المحلية بدأت الأثنين اعتماد سعر صرف جديد للسحوبات النقدية من الودائع بالدولار. وهذا التحرك يعتبر أحدث خطوة تأتي بعد تسجيل سعر صرف الدولار مستويات قياسية في السوق السوداء بلغت نحو 7 آلاف ليرة.

واعتبر محللون أن تحركات السلطات النقدية لكبح انهيار الليرة خلال الفترة القليلة الماضية، أعطت نتائج على عكس ما كان متوقعا، وهو ما يندد بدخول البلاد التي تعاني منذ سنوات من الفساد والبيروقراطية في نفق قد لا تخرج منه.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى الأستاذ الجامعي والباحث الاقتصادي جاد شعبان قوله إن "اعتماد المصارف سعر صرف جديد للسحوبات هو مجرد طريقة لتعويض ما يدينون به للناس. لكن قيمة هذه الأموال عمليا تتراجع يوميا، لذا فهم نوعاً ما يخدعون الناس".

وتحدد نقابة الصرافين يوميا سعر بيع الدولار وشرائه. لكن تلك الإجراءات لم تتمكن من ضبط السوق السوداء حيث لاس سعر الصرف الإثنين الثمانية آلاف مقابل الدولار، وفق صرافين.

ويشهد لبنان أسوأ انهيار اقتصادي منذ عقود، تسبب بارتفاع معدل التضخم وجعل قرابة نصف السكان تحت خط الفقر.

ويعد مسؤولون لبنانيون اجتماعات منذ أسابيع مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، أملا في الحصول على دعم خارجي يقدر بأكثر من 20 مليار دولار لإخراج لبنان من دوامة الانهيار المتصاعد، من دون إضرار أي تقدم.

وقالت مديرة صندوق النقد كريستالينا جورجييفا الأسبوع الماضي إن المحادثات مستمرة، لكن "جوهر الموضوع هو ما إذا كان يمكن تحقيق إجماع في البلاد من شأنه المضي قدما في رزمة إجراءات قاسية لكنها ضرورية".

وأضافت "لا نملك سببا بعد للقول إن هناك اختراقا" تم تحقيقه.

وفي مؤتمر على التخطّط داخل الإدارة اللبنانية، العاجزة حتى عن الاتفاق على أرقام موحدة لحجم الخسائر المالية، أعلن مدير عام وزارة المالية الإن بيغاتي الإثنين تقديم استقالته من منصبه.

وقال بيغاتي، الذي يتولى منصبه منذ عقدين، وهو عضو في المجلس المركزي لمصرف لبنان وفي الفريق المفاوض مع صندوق النقد لقناة "الجديد" التلفزيونية إن استقالته جاءت "اعتراضا على طريقة تعاطي الحكم مجتمعنا مع الأزمة".

وفي منتصف هذا الشهر، قدم عضو لجنة التفاوض مع صندوق النقد هنري شاورول استقالته كمستشار في خطوة بررها بإدراكه "أن لا إرادة حقيقية للإصلاح أو لإعادة هيكلة القطاع المصرفي"، رغم التزام الحكومة بهذا البند في خطتها الإنقاذية.

ورأى أن المصرف المركزي "يطبع الليرة فقط لتغطية أي نقص في العملات الأجنبية وهذا ما يشكل خطأ فادحا".

ومنذ أشهر، لا يتمكن اللبنانيون من السحب من حساباتهم بالدولار، بينما يمكنهم السحب منها بالليرة اللبنانية فقط على وقع أزمة سيولة حادة وشخّ الدولار.

وأكدت ثلاثة مصارف لوكالة الصحافة الفرنسية، تحديد سعر الصرف للسحوبات من الودائع بالدولار بنحو 3850 ليرة بدلا من 3 آلاف ليرة، تطبيقا لتعميمين صادرين عن مصرف لبنان المركزي، فيما سعر الصرف الرسمي مثبت على 1507 ليرات لكافة العمليات النقدية الأخرى.

وفقدت الليرة حوالي 75 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر الماضي، عندما انزلق لبنان إلى أزمة أدت إلى فقدان الوظائف وارتفاع الأسعار مع فرض قيود على رؤوس الأموال مما جعل من الصعب على اللبنانيين الحصول على مدخراتهم من العملات الصعبة.

ومع وجود مصادر قليلة لتدفقات الدولار الجديدة، سعى المركزي إلى تثبيت سعر الدولار في دور الصرافة من خلال تحديد سعر موحد لها كل يوم مع توقيع عقوبات قانونية للتجار الذين يبيعون بأعلى من هذا السعر.

وجرى تحديد تحرك سعر الدولار في السوق الرسمية الأسبوع الماضي، ما بين 3850 و3900 ليرة ضمن المخطط، لكن يبدو أن الأمور بدأت تخرج عن السيطرة.

وكانت مصادر مصرفية لبنانية أن البنوك المحلية بدأت الأثنين اعتماد سعر صرف جديد للسحوبات النقدية من الودائع بالدولار. وهذا التحرك يعتبر أحدث خطوة تأتي بعد تسجيل سعر صرف الدولار مستويات قياسية في السوق السوداء بلغت نحو 7 آلاف ليرة.

واعتبر محللون أن تحركات السلطات النقدية لكبح انهيار الليرة خلال الفترة القليلة الماضية، أعطت نتائج على عكس ما كان متوقعا، وهو ما يندد بدخول البلاد التي تعاني منذ سنوات من الفساد والبيروقراطية في نفق قد لا تخرج منه.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى الأستاذ الجامعي والباحث الاقتصادي جاد شعبان قوله إن "اعتماد المصارف سعر صرف جديد للسحوبات هو مجرد طريقة لتعويض ما يدينون به للناس. لكن قيمة هذه الأموال عمليا تتراجع يوميا، لذا فهم نوعاً ما يخدعون الناس".

وتحدد نقابة الصرافين يوميا سعر بيع الدولار وشرائه. لكن تلك الإجراءات لم تتمكن من ضبط السوق السوداء حيث لاس سعر الصرف الإثنين الثمانية آلاف مقابل الدولار، وفق صرافين.

ويشهد لبنان أسوأ انهيار اقتصادي منذ عقود، تسبب بارتفاع معدل التضخم وجعل قرابة نصف السكان تحت خط الفقر.

التحديات الاقتصادية تفرض إعادة هيكلة مجلس المنافسة الجزائري

فرضت التجاوزات المهنية، التي يشهدها القطاع التجاري في الجزائر تسريع وتيرة اتخاذ قرارات موجعة لحماية الأنشطة التجارية وحماية السوق من كل أشكال الاحتكار من خلال إقرار حزمة إصلاحات هيكلية تقطع مع الماضي وتضمن تحقيق المنافسة العادلة.

الجزائر - تزايدت مطالب القطاع التجاري في الجزائر لإعادة ضبط قواعد التجارة المحلية من خلال إصلاحات هيكلية لمجلس المنافسة، الذي صار دوره مهمشا، في ظل انفلات كبير يشهده القطاع واستفحال الاحتكار وكافة شروط المنافسة العادلة.

وقدم المجلس مقترحات لإعادة تأهيل صفته ومهامه لضمان تطبيق فعال لقواعد المنافسة والشفافية في جميع الأنشطة التجارية والاقتصادية.

ويقول خبراء إن توجيه الأنظار إلى مجلس المنافسة بات مطلبا يطالب به الحراك الشعبي، للقطع مع الممارسات السلبية في عهد نظام عبد العزيز بوتفليقة. وتتهدد السوق الجزائرية اشتعالا غير مسبوق في الأسعار، فضلا عن ندرة حادة في بعض المواد الاستهلاكية، ما أدى إلى انتشار ظاهرة التهريب من تونس بسبب توقف استيرادها ونفاها من الأسواق. وبيات الجزائريون والحكومة تحت رحمة شبكات المضاربة والاحتكار، التي

تعمد إلى إخفاء المنتجات لفترة معينة، ثم تقوم بطرحها في السوق بأسعار خيالية. وبادر المجلس برئاسة عمارة زيتوني في وثيقة نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية بعنوان "الدعوة إلى إعادة تأهيل المنافسة في الجزائر"، بتقديم عدة مقترحات تهدف تمكين هذه المؤسسة من ضمان تطبيق فعال لقواعد المنافسة والشفافية في جميع الأنشطة الاقتصادية.

ومن بين المقترحات المقدمة في هذه الوثيقة والتي تتناول العلاقة السببية بين المنافسة والفساد، دعا المجلس إلى

التحديات الاقتصادية تفرض إعادة هيكلة مجلس المنافسة الجزائري

كما يمنع التحكم في الأنشطة الاقتصادية، المتعلقة بعمليات الدمج والاستحواذ لمنع التجاوزات، التي قد تنجر عنها في ما يخص الأسعار والعرض والجودة والابتكار.

وبشأن الوقاية من الفساد، يقوم مجلس المنافسة، بموجب قانون الإجراءات الجزائية، بإبلاغ السلطات المعنية بالأحداث والدلائل التي من المرجح أن تكون محل تصنيف جنائي المكتشفة في إطار المهام القضائية.

وكانت هذه السلطة قد شهدت فترة دامت عشر سنوات قبل أن يتجمد نشاطاتها ما بين 2003 و2013 بسبب عدم تجديد عهدة أفرادها، ما منح هيئة الدواولة الفصل في الملفات التي تم إخطارها بشأنها.

وعاد المجلس إلى عمله في يناير 2013 إثر الاختلالات التي عرقتها بعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك خصوصا الزيت النباتي والسكر في يناير 2011 الأمر الذي فرض عودتها إلى مراقبة السوق.

ووجدت عدد الشبكات التي تعمل خارج إطار القانون في مناخ السوق الجزائرية فرصة لإنعاش تجارة مواد غير خاضعة لأي رقابة والمضاربة والاحتكار في أسعارها.

وتضمنت مطالبه قضايا أخرى تتعلق باحترام قواعد المنافسة في السوق الرقمية، مع التأكيد على أهمية مراجعة القوانين المتعلقة بحماية المستهلك والبيانات وتكييفها.

ومجلس المنافسة الذي استحدثت كسلطة إدارية مستقلة تقع على عاتقه معاقبة الممارسات المنافسة للمنافسة لاسيما التكتلات الاحتكارية والاتفاقات الأفقية وإساءة استخدام المركز المهيمن.



طرق قديمة في التجارة

واعتبر المجلس أن إلحاقه بمصالح رئاسة الجمهورية والحكومة كان له أثر سلبي حيث أن الأمر حد من استقلاله ونشاطه على عمله في تنظيم القطاع ودوره في ضبط السوق.

وطالب المجلس بضرورة فرض استقلاله من خلال توفير الضمانات القانونية لأفراده ووضع تحت وصاية سلطة عليا كما جاء في توصيات الخبرة التي أجرتها سنة 2017 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كتوسيد).

ويعتبر المجلس أنه يستمد نشاطه من الشرعية الدستورية كسلطة مسؤولة عن ضمان النظام الاقتصادي العام وذلك من خلال ضبط السوق.

وتعتقد الأوساط الاقتصادية أن هذا التكريس من شأنه أن يعزز وضعه القانوني، واستقلاله ومسؤوليته في استقرار الإطار القانوني المسير للمنافسة. ورغم ترسانة القوانين والتشريعات يكافح القطاع التجاري وعديد القطاعات الاقتصادية من اختلالات أخلت بمبادئ التجارة الحرة والنزاهة ما استوجب إعادة نظر في مهام الهياكل المهنية المعنية وضبط أطر جديدة لتطبيق القوانين.